بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
الموافق ١١ رجب١٤٤٧ هـ

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراقبا الحسابات	
قائمة المركز المالي المجمعة	١
قائمة الدخل المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٥-٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٧ – ٥٦

KPMG
حـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات على القوائم المالية المجمعة

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وفيما عدا ما سيتم مناقشتة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا المتحفظ على القوائم المالية المجمعة.

أساس الرأى المتحفظ

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢٠/د من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حيث لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المدققة لبعض الشركات التابعة والشقيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وبناءً على ذلك، قام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة استنادًا إلى حسابات غير مدققة لتلك الشركات، وبالتالي لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من قيمة الاستثمار في الشركات الشقيقة وكذلك الأرصدة المجمعة من الشركة التابعة، وذلك في تاريخ هذه القوائم المالية المجمعة.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما جاء في فقرة أساس الراي المتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لبنك فيصل الإسلامى المصرى "ش.م.م" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد و شركاه
BDO
محاسبون قانونيون ومستشارون

أحمد إبراهيم أحمد يوسف
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٠٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٤ مارس ٢٠٢٦

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى المجمعة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م الموافق ١١ رجب١٤٤٧ هـ

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	١٩,٦٧٩,٣٩٠	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
مخزون	(١٧)	٢,٢٣٣,٤٥٣	٢,٤٦٠,٧١٠
عملاء واوراق قبض	(١٨)	٩٨٥,١٣٥	٩٩٨,٧٩٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	(١٩/أ)	٤٩,٧٣٥	-
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩/ب)	١٥,٤٩٧,٤٠٦	١٤,٥٢٩,٦٨٩
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٤٣,٨٠٧,٤٨٤	٣٣,٦٥٨,٦٤٩
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٥٤٦,٠٩٦	٧٥٣,٩٨١
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	١٠٧,٩٧٧,٣٥٧	٨٤,٤١٢,٣٨١
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/د)	٧٣٧,٨١٣	٦٥٤,٩٣٢
أصول أخرى	(٢١)	٦,٢٧٥,٤٦٩	٦,٩٣٣,٢٩٢
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٤٨٢,٩٧٤	٦٧٩,١٥٤
أصول ثابتة	(٢٣)	٤,٦٩٢,٧٧٦	٢,٨٣٨,٥٨٥
استثمارات عقارية	(٢٤)	٨٠,٦٥٥	٢٩,٣٣٥
إجمالي الأصول		٢٦٣,٨٨٦,٦٧٤	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	١٢,٣٥١,٣١٠	١٦,٦١٣,٧٢٥
قروض طويلة الاجل		١٢٩,٢٤٢	١٨٣,٦٥٠
موردون و اوراق دفع		٩٦٣,٨٠٨	٩٩٢,٥١٤
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	١٩٥,٣٢٤,٧٤٣	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
التزامات أخرى	(٢٧)	٨,٠٨٢,٤٢١	٧,٥١٠,٠٩٩
التزامات ضريبية مؤجلة		١,٠٧٧,٤٦٧	١,٠٥٩,٣٣٧
مخصصات أخرى	(٢٨)	٣٤٧,٧٠٩	٣٣٢,٤٢٧
التزامات ضريبة جارية		١,٣٤٨,٦٢٨	١,٣٣٥,٧٤١
إجمالي الالتزامات		٢١٩,٦٢٥,٣٢٨	٢٠٤,٨٥٨,٩١٣
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٧,٢١٤,٢٢٨	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	١١,٨٦٧,٩٨٨	١٠,١٧٨,٤٥١
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)	(٣٠/ و)	٢٤,٧٦٦,٢١٨	٢٥,١٤٥,٢٢٠
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		٤٣,٨٣٨,٥٤٢	٤٠,٩٩١,٢٨٨
الحقوق غير المسيطرة		٤٢٢,٨٠٤	٤٠٦,٢٥٤
إجمالي حقوق الملكية		٤٤,٢٦١,٣٤٦	٤١,٣٩٧,٥٤٢
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢٦٣,٨٨٦,٦٧٤	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد ابو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .
- تقرير مراقبى الحسابات (مرفق).

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م الموافق ١١ رجب١٤٤٧ هـ

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	(٦)	٢٦,٦١٢,٥٨٨	٢٣,٨٩٦,٩٤٦
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٦)	(١٦,٣٢٨,٢٩٧)	(١٤,٦٠٩,٦١٦)
المبيعات	(٦)	٦,١٢٠,١٤١	٦,٢٥٢,٨٢٨
تكلفة المبيعات	(٦)	(٤,٧٨٣,٠٠٥)	(٤,٤٢٣,٨٧١)
صافي الدخل من العائد	**(٦)**	١١,٦٢١,٤٢٧	١١,١١٦,٢٨٧
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	**٦٣٢,٣٥٠**	**٥٩٦,٩٩٥**
توزيعات الأرباح	(٨)	٢٦٧,٩٧٧	٢٩٤,٧٤٩
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٢٦١,٦٩٠	٢٧٦,٣١٩
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/هـ)	٩٠,٩٠٢	١١٦,١٢٦
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٨٥٧,٤٣٣)	(٣٠٩,٣٦١)
مصروفات إدارية	(١١)	(٣,٩٠٠,٤٣٠)	(٣,٠١٠,٨٥١)
الزكاة المستحقة شرعا		(٣٩٦,٦٦١)	(٣٠٥,٢٣٥)
(مصروفات)إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	(٥٣٠,٠٠٨)	٥,٩٥٦,٧١٦
الربح قبل ضرائب الدخل		٧,١٨٩,٨١٤	١٤,٧٣١,٧٤٥
(مصروفات) ضرائب الدخل	(١٣)	(٢,٤٥٥,٦١٩)	(٢,١٥٨,١٥٤)
صافى أرباح السنة قبل الحقوق غير المسيطرة		٤,٧٣٤,١٩٥	١٢,٥٧٣,٥٩١
الحقوق غير المسيطرة		(٥٥,٠٤٠)	(١٣٢,٥٥١)
صافى أرباح السنة بعد الحقوق غير المسيطرة		٤,٦٧٩,١٥٥	١٢,٤٤١,٠٤٠
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	٦,٧٤٨	١٩,٩٠٤

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

	٣١ ديسمبر٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل	٤,٦٧٩,١٥٥	١٢,٤٤١,٠٤٠
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٤٧٠,٢٨٧	٤,٧٨٢,٢٣٢
صافي التغير فى الضريبة المؤجلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة	(١٠٥,٨١٥)	(١,٠٧٦,٠٠٢)
بنود قد يتم إعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٨٣,٠٠١	٦٨,٤١٧
صافي التغير فى مخصص الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣,٦٤٠	٤٨,٨٨١
صافي التغير فى الضريبة المؤجلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة	(٤١,١٧٥)	(١٥,٣٩٤)
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للسنة	٥٠٩,٩٣٨	٣,٨٠٨,١٣٤
اجمالى الدخل الشامل للسنة	٥,١٨٩,٠٩٣	١٦,٢٤٩,١٧٤

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م الموافق ١١ رجب١٤٤٧ هـ

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع بالألف جنيه مصرى	الاحتياطيات بالألف جنيه مصرى	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح السنة بالألف جنيه مصرى	اسهم الخزينة بالألف جنيه مصرى	إجمالى حقوق الملكية بالألف جنيه مصرى	الحقوق غير المسيطرة بالألف جنيه مصرى	الاجمـالى بالألف جنيه مصرى
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٥م		٥,٦٧٧,٥٠٩	١٠,١٧٨,٤٥١	٢٥,١٤٥,٢٢٠	(٩,٨٩٢)	٤٠,٩٩١,٢٨٨	٤٠٦,٢٥٤	٤١,٣٩٧,٥٤٢
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	٥٠٩,٩٣٨	٨٩,٤٣٦	-	٥٩٩,٣٧٤	-	٥٩٩,٣٧٤
توزيعات أرباح		-	-	(٢,٤٣١,٢٧٥)	-	(٢,٤٣١,٢٧٥)	(٣٨,٤٩٠)	(٢,٤٦٩,٧٦٥)
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك		-	٢,٧٤٣	(٢,٧٤٣)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	١,١٧٣,٦٠٨	(١,١٧٣,٦٠٨)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٣,٢٤٨	(٣,٢٤٨)	-	-	-	-
المحول الى راس المال من الارباح المحتجزة		١,٥٣٦,٧١٩	-	(١,٥٣٦,٧١٩)	-	-	-	-
صافى ارباح السنة		-	-	٤,٦٧٩,١٥٥	-	٤,٦٧٩,١٥٥	٥٥,٠٤٠	٤,٧٣٤,١٩٥
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	(٢٩)،(٣٠)	٧,٢١٤,٢٢٨	١١,٨٦٧,٩٨٨	٢٤,٧٦٦,٢١٨	(٩,٨٩٢)	٤٣,٨٣٨,٥٤٢	٤٢٢,٨٠٤	٤٤,٢٦١,٣٤٦
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٤م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٩٥٩,٢٩٩	١٤,٦٤٤,٣٤٣	(٩,٨٩٢)	٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٠١,١٦٤	٢٦,٥٧٢,٤٢٣
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	٣,٨٠٨,١٣٤	٢٨,١٥٨	-	٣,٨٣٦,٢٩٢	-	٣,٨٣٦,٢٩٢
توزيعات أرباح		-	-	(١,٥٥٧,٣٠٣)	-	(١,٥٥٧,٣٠٣)	(٢٧,٤٦١)	(١,٥٨٤,٧٦٤)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك		-	(٣٤٢٥)	٣,٤٢٥	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٤٠٤,٧١١	(٤٠٤,٧١١)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٩,٧٣٢	(٩,٧٣٢)	-	-	-	-
صافى أرباح السنة		-	-	١٢,٤٤١,٠٤٠	-	١٢,٤٤١,٠٤٠	١٣٢,٥٥١	١٢,٥٧٣,٥٩١
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	١٠,١٧٨,٤٥١	٢٥,١٤٥,٢٢٠	(٩,٨٩٢)	٤٠,٩٩١,٢٨٨	٤٠٦,٢٥٤	٤١,٣٩٧,٥٤٢

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		٧,١٨٩,٨١٤	١٤,٧٣١,٧٤٥
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة واستثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة	(١١)	٧١٩,١١٧	٤٥٥,٤٩٥
اضمحلال الأصول		٧٩١,٧٤١	٦٦٣,٦٦٧
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	(٢٢٠)	٥,٧٥١
عبء مخصصات اخرى	(١٢)	١٦,٤١٩	٥,٦٩٧
(أرباح) استثمارات مالية	(٢٠/هـ)	(٩٠,٩٠٢)	(١١٦,١٢٦)
(أرباح) بيع أصول ثابتة		(٩٢٨)	(٩,٢٢١)
توزيعات أرباح	(٨)	(٢٦٧,٩٧٧)	(٢٩٤,٧٤٩)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٨,٣٥٧,٠٦٤	١٥,٤٤٢,٢٥٩
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الاحتياطى الإلزامى	(١٥)	(١,٤٦٦,٨٤٦)	(٤,٨٥٤,٨٤٢)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/أ،ج)	(٥,٠٤٦,٥١٦)	(٦,٠١٧,٧٦٣)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٢٠٧,٨٨٥	(٢٩٠,٧٢٦)
المخزون	(١٧)	٢٢٧,٤٣٩	(٤٨٨,٨٦٧)
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	(٣,٣٤٤)	(٦٨,٠٩٠)
مرابحات مع البنوك	(١٩/أ)	(٤٩,٩٧٧)	٦٥,٦٠٩
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٩/ب)	(١٧١,٣٠٦)	(٢,١٢٧,٥٨٠)
أصول أخرى	(٢١)	(٣١٣,٨٨٦)	(١,٠٧٦,٧٣١)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(٤,٢٦٢,٤١٥)	٣٣٣,٧٣٥
التزامات ضريبية مؤجلة		١٨,١٣٠	٥٥٣,١١٦
موردون وأوراق دفع		(٢٨,٧٠٦)	٤٣٩,٠٥١
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	١٨,٤٩٣,٣٢٣	٤٦,٦٢٩,٦٤٠
ضرائب دخل مسددة		(٢,٤٤٢,٧٣٢)	(١,٧٢٥,٣٧٨)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٦٦٤,٠٦٠	١,٧٧٩,٥٠٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		١٤,١٨٢,١٧٣	٤٨,٥٩٢,٩٣٧
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات فى) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٢ ، ٢٣)	(٢,٣٧٦,٨٣٤)	(١,١٢٨,٣٣٠)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة	(١٢)	٩٢٨	١٧,٦٩٠
توزيعات أرباح محققة	(٨)	٢٦٧,٩٧٧	٢٩٤,٧٤٩
مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(٩٩٠,٦٨٦)	(١,٨٦٢,٦٩٦)
استثمارات عقارية		(٥١,٦١٤)	-
التغير فى استثمارات فى شركات شقيقة		٩٠,٩٠٢	(١٠٣,٢٨٩)
(مدفوعات مقابل اقتناء) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(٢٦,٠٢٦,١٥٩)	(١٢,٩٤٥,٨٢٨)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		(٢٩,٠٨٥,٤٨٦)	(١٥,٧٢٧,٧٠٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) متحصلات من قروض طويلة الأجل		(٥٤,٤٠٨)	٧١,٧٧٩
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٢,٥٢٣,٠١٣)	(١,٣٨٤,٥١٢)
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		١٦,٥٥٠	١٠٥,٠٩٠
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٢,٥٦٠,٨٧١)	(١,٢٠٧,٦٤٣)
صافى (النقص) الزيادة في النقدية وما فى حكمها خلال السنة		(١٧,٤٦٤,١٨٤)	٣١,٦٥٧,٥٩٠
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ بداية السنة		٩٢,٤٩٠,٣٩٣	٦٠,٨٣٢,٨٠٣
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ نهاية السنة	(٣١)	٧٥,٠٢٦,٢٠٩	٩٢,٤٩٠,٣٩٣

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١٩,٦٧٩,٣٩٠	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٥٥,٣١٢,١٢٥	٤٨,٤٧٨,٨٤٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	(١٥)	(١٧,١٧٩,٤٩٠)	(١٥,٧١٥,١٧٨)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٤٣,٦٢٦,٧٤٧)	(٣٨,٥٨٠,٢٣١)
الاجمالى	(٣١)	٧٥,٠٢٦,٢٠٩	٩٢,٤٩٠,٣٩٣

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الإسلامى المصرى** خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤٣ فرعاً ، ويوظف أكثر من الف وستمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.
تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم إعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك من قبل مجلس الادارة فى ٩ مارس ٢٠٢٦ م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصرى بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٣,٢٢ %
القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كوباك "	٨٤,٤٧ %
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"	٦٧,٩٨ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٥,٠٠ %
الفيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

ب - الشركات الشقيقة :

العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
جى اى جى مصر حياه تكافل	٢٥,٢٤ %
أرضك للتنمية والإستثمار العقاري	٢٥,٥١ %
مستشفى مصر الدولى	٢٤,٣٠ %
العربية للوساطة في التأمين	٢٥,٠٠ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.
وقد كان يتم إعداد القوائم الماليه المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم الماليه للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبيه لتتماشى مع تلك التعليمات .

ب- التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك .

الدولار= ٤٧,٧٦١٢ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥م والدولار= ٥٠,٨٣٨٨ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤م.

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية

هـ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالارباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.
ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.
يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم

إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا

لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و/٥- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

و/٥/١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل سداد أصل المبلغ والعوائد.

و/٢/٥- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم قياس اداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فقط إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل سداد أصل المبلغ والعوائد فقط .

عند الاعتراف الأولي بأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، يجوز للبنك أن يختار خيار لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر يتم إجراء هذه الاختيار على أساس كل استثمار على حدة .

يتم تصنيف جميع أدوات حقوق الملكية الأخرى كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٣/٥- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

ز- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ح/١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على

مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ح/٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة "

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

ح/٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ح/٤-المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات

السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

ى- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ل- اضمحلال الاصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

ل/١- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصلعلى أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل/٢- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل/٣- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

يستخدم البنك ثلاثة معايير لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

- اختبار كمي يعتمد على الحركة في احتمالية التعثر .
- المؤشرات النوعية.
- متأخرات لمدة ٣٠ يوما بعد تاريخ الاستحقاق.

تعريف الإخفاق:
يعتبر البنك أن الأصل المالي تعرض للإخفاق عندما تكون :
التسهيلات ذات تصنيف مخاطر ٩٨ و ١٠ وفقا لأسس الجدارة الائتمانية للبنوك.
. تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني جوهري لأكثر من ٩٠ يوما (باستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم تطبيق قواعد البنك المركزي في هذا الشأن).

ل/٤- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

م- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

ن- الأصول غير الملموسة

ن/١-الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكلفة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

ن/٢-برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

س- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو

تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ع- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

ف- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

ف/١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف/٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ق- المخصصات الاخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ر- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ش- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المنشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

ت - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ث- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

خ- رأس المال

خ/١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

خ/٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ذ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ض - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريًا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الأثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .
وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد(خطر الاستبدال) المرتبطة بمعاملات السوق .
كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشر ي أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدار ية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجار ية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

أ/٢- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول . ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.
ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .
يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد

بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على

أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

أ/٤- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف و الاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في أخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	جمهورية مصر العربية	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	٤٩,٧٣٥	-	-	-	٤٩,٧٣٥
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٥,٤٩٧,٤٠٦	-	-	-	١٥,٤٩٧,٤٠٦
استثمارات مالية :					
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣٥,٠٤٦,٥٦٢	٣,٥١٠,١٧٠	١,٨٢١,٢٤١	٣,٤٢٩,٥١١	٤٣,٨٠٧,٤٨٤
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٥٤٦,٠٩٦	-	-	-	٥٤٦,٠٩٦
- بالتكلفة المستهلكة	١٠٠,٢١٢,٠٠٩	-	٧,٢٤١,١٩٧	٥٢٤,١٥١	١٠٧,٩٧٧,٣٥٧
أصول أخرى	٦,١٨٩,٥٢٧	-	٨٥,٩٤٢	-	٦,٢٧٥,٤٦٩
الإجمالي في نهاية السنة	**١٥٧,٥٤١,٣٣٥**	**٣,٥١٠,١٧٠**	**٩,١٤٨,٣٨٠**	**٣,٩٥٣,٦٦٢**	**١٧٤,١٥٣,٥٤٧**
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	١٢٥,٩٤٠,٣٠١	٢,٣١٠,٦٠١	٨,٠١٥,٣١٥	٤,٠٢١,٧٧٥	١٤٠,٢٨٧,٩٩٢

أ/٦ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	٤٩,٧٣٥	-	-	-	-	-	-	٤٩,٧٣٥
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	٣٦٩,٠٤٤	٥,٧٨٥,٣٠١	١,٣٩٩,٠٧٥	١,٨٥٨,٦٠٥	-	٢,٥٠٥,٩٢٧	٣,٥٧٩,٤٥٤	١٥,٤٩٧,٤٠٦
استثمارات مالية :								
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,٢٨٧,٣٥٢	٢,٩٧٨,١٦٨	٢,٨٦٥,٠١٢	١,٦٥٢,٢٩٩	٢٧,٤٧٠,٧٨٨	٦,٥٥٣,٨٦٥	-	٤٣,٨٠٧,٤٨٤
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	-	-	-	-	-	٥٤٦,٠٩٦	-	٥٤٦,٠٩٦
- بالتكلفة المستهلكة	-	-	-	-	١٠٠,٢١٢,٠٠٩	٧,٧٦٥,٣٤٨	-	١٠٧,٩٧٧,٣٥٧
أصول أخرى	٥,٣٢٣,٣٣٥	-	٩٥٢,١٣٤	-	-	-	-	٦,٢٧٥,٤٦٩
الإجمالي في نهاية السنة	٨,٠٢٩,٤٦٦	٨,٧٦٣,٤٦٩	٥,٢١٦,٢٢١	٣,٥١٠,٩٠٤	١٢٧,٦٨٢,٧٩٧	١٧,٣٧١,٢٣٦	٣,٥٧٩,٤٥٤	١٧٤,١٥٣,٥٤٧
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	٦,٧٢٤,١٥٧	٨,٣٨٦,٤٧٦	٦,٢٣٥,٩١٣	٢,٥٠٩,٨٧٠	١٠٣,٤٠٦,٨٨٩	٩,٩٤٠,٠٥٠	٣,٠٨٤,٦٣٧	١٤٠,٢٨٧,٩٩٢

٣/ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

ب/١- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي

يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧,٩٢٥,٣٩٨	١١,٣٨٢,٠١١	٢٠٦,٣٩٦	٦٣,٣٠٣	١٠٢,٢٨٢	١٩,٦٧٩,٣٩٠
أرصدة لدى البنوك	٥,٦٣٧,٤٩٠	٤٤,٥٨٦,٤٧٥	٥,٤١٢,٨٩٧	٤٩٢,٠٩٤	٤,٧١١,٩٧٥	٦٠,٨٤٠,٩٣١
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع البنوك	-	٤٩,٧٣٥	-	-	-	٤٩,٧٣٥
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	١٢,٢٢٨,٤٩٨	٣,١٩٥,٣١١	٧٣,٥٩٧	-	-	١٥,٤٩٧,٤٠٦
استثمارات مالية :						
بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل	٣٠,١٧٧,١٤١	١١,٤١٠,٣٤٤	٢,٠٣٩,٧٩١	-	١٨٠,٢٠٨	٤٣,٨٠٧,٤٨٤
بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر	٥٤٦,٠٩٦	-	-	-	-	٥٤٦,٠٩٦
بالتكلفه المستهلكه	٥١,٥٤٤,٢٣١	٥٦,٢٢٠,٢٨٤	٢١٢,٨٤٢	-	-	١٠٧,٩٧٧,٣٥٧
أصول مالية أخرى	٥,٨٠٤,٨٥٢	٤٣٠,٦٤٨	٣٥,٩٨٩	١,١٧٤	٢,٨٠٦	٦,٢٧٥,٤٦٩
إجمالي الأصول المالية	١١٣,٨٦٣,٧٠٦	١٢٧,٢٧٤,٨٠٨	٧,٩٨١,٥١٢	٥٥٦,٥٧١	٤,٩٩٧,٢٧١	٢٥٤,٦٧٣,٨٦٨

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٨٩٩,٠٦٤	٨,٦٤٧,٥٩٣	٢,٨٠٤,٦٤٠	١٣	-	١٢,٣٥١,٣١٠
الأوعية الادخارية	٩٢,١٤٩,٤٠٦	٩٢,٧٨٣,٥٧٤	٤,٨٥٩,٠٠٣	٥٦٠,٤٦٧	٤,٩٧٢,٢٩٣	١٩٥,٣٢٤,٧٤٣
التزامات مالية أخرى	٦,٨٦٢,٧٦٤	١,١٣٣,٢٧٥	٣٧,٢٤١	٥,١٤٤	٤٣,٩٩٧	٨,٠٨٢,٤٢١
إجمالي الالتزامات المالية	٩٩,٩١١,٢٣٤	١٠٢,٥٦٤,٤٤٢	٧,٧٠٠,٨٨٤	٥٦٥,٦٢٤	٥,٠١٦,٢٩٠	٢١٥,٧٥٨,٤٧٤
صافي المركز المالى	١٣,٩٥٢,٤٧٢	٢٤,٧١٠,٣٦٦	٢٨٠,٦٢٨	(٩,٠٥٣)	(١٩,٠١٩)	٣٨,٩١٥,٣٩٤
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	٢,٩٣٢,٠٢٥	٣,٦٧٠,٢٣١	١٢,١٩٣	-	٧,٧٤٣	٦,٦٢٢,١٩٢
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالى الأصول المالية	٩٢,٥٢٧,٢٦٢	١٣٦,٢٨٢,٠٤٤	٤,٥٣٦,١٧٢	٤٧٤,٦٧٧	٤,٧٧٤,٧٩٤	٢٣٨,٥٩٤,٩٤٩
اجمالى الالتزامات المالية	٨٣,١٢٠,٢٢٢	١٠٨,٣١٣,٩٣١	٤,٢٧٧,٠٣٣	٤٨٠,٣٦٢	٤,٧٦٣,٦٩٦	٢٠٠,٩٥٥,٢٤٤
صافي المركز المالي	٩,٤٠٧,٠٤٠	٢٧,٩٦٨,١١٣	٢٥٩,١٣٩	(٥,٦٨٥)	١١,٠٩٨	٣٧,٦٣٩,٧٠٥

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التى تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم فى تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعى ضد المخاطر التى قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

ب/٢- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :
يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.
ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير فى صافى القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

٣/ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٧,٢١٤,٢٢٨	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات " قانونى (عام) & راسمالى "	٣,٩٨٤,٢٢٢	٢,٨٠٧,٣٦٦
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة	١٨,٣٩١,٤٨٥	١١,٤٧٩,٩٩١
الأرباح السنوية/ ربع سنوية	٨٠٧,٣٠٩	٦,٨٧٥,٨٣٦
حقوق الأقلية	٤,٥٥٣	٥,٠٢٩
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٣,٥٣٠,٠٩٨)	(٣,٦٣٩,٣٦٥)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٧,٧١٤,٩٣١	٧,٢٠٤,٩٩٣
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	٣٤,٧٢٥,٨٩١	٣٠,٥٥٠,٦٢٠
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	١,٤٤٦,٨٩٥	١,٢٠٨,٦٧٤
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	٣١٧,٧٥٩	١٩٦,٧٢٩
اجمالى رأس المال المساند	١,٧٦٤,٦٥٤	١,٤٠٥,٤٠٣
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	٣٦,٤٩٠,٥٤٥	٣١,٩٥٦,٠٢٣
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	١٣٦,٣٤٩,٢٠٣	١٤١,٨٦٣,٦٠٤
إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	٢٦,٧٦ %	٢٢,٥٣ %

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ ديسمبر٢٠٢٥م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٣٤,٧٢٥,٨٩١	٣٠,٥٥٠,٦٢٠
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٢٥٤,٩٣٣,٥٦٦	٢٣٦,٩٤٨,٧٢١
التعرضات خارج الميزانية	٤,٣٧٢,٧٤٨	٤,٥٨١,٨٥٧
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	٢٥٩,٣٠٦,٣١٤	٢٤١,٥٣٠,٥٧٨
نسبة الرافعة المالية %	١٣,٣٩ %	١٢,٦٥ %

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة , وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء علي مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثانى:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني فى كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

- الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الاخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الاخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١,٩٨٦,٥٤٨	٢,٩٠٤,٥١٠
البنوك الأخرى	٣,٢٩٥,٨٥٦	٣,٦٤٢,٥٩٦
العملاء	٣,٩٤٨,٥٩١	٣,٨١١,٥١٩
المجموع	٩,٢٣٠,٩٩٥	١٠,٣٥٨,٦٢٥
عائد أدوات دين حكوميه	١٦,٨٨٣,٥٩٤	١٣,٠٨١,٤٥١
عائد أدوات دين غير حكوميه	٤٩٧,٩٩٩	٤٥٦,٨٧٠
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٢٦,٦١٢,٥٨٨	٢٣,٨٩٦,٩٤٦
المبيعات	٦,١٢٠,١٤١	٦,٢٥٢,٨٢٨
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات	٣٢,٧٣٢,٧٢٩	٣٠,١٤٩,٧٧٤
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:		
البنوك	(١,٠٨٤,٥١٨)	(١,٢٧٨,٥٠٣)
العملاء	(١٥,٢٤٣,٧٧٩)	(١٣,٣٣١,١١٣)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(١٦,٣٢٨,٢٩٧)	(١٤,٦٠٩,٦١٦)
تكلفة المبيعات	(٤,٧٨٣,٠٠٥)	(٤,٤٢٣,٨٧١)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات	(٢١,١١١,٣٠٢)	(١٩,٠٣٣,٤٨٧)
الصافي الدخل من العائد و المبيعات	١١,٦٢١,٤٢٧	١١,١١٦,٢٨٧

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٧٨,٣٤٠	٩٨,٨٧٩
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٩,٣٧٨	٢٦,٥٦٦
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٦١,٥٠٦	٧٨,٩١٣
أتعاب أخرى	٤٦٣,١٢٦	٣٩٢,٦٣٧
الأجمالى	٦٣٢,٣٥٠	٥٩٦,٩٩٥

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٤٦,١٦٨	٢٦١,٠٧٣
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢١,٨٠٩	٣٣,٦٧٦
الأجمالى	٢٦٧,٩٧٧	٢٩٤,٧٤٩

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	١٠٣,٦٠٠	١٦٩,٧٧٨
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	٤٣,٦٥٠	٣٤,٩٢١
أرباح ادوات حقوق الملكية	١١٤,٤٤٠	٧١,٦٢٠
الأجمالى	٢٦١,٦٩٠	٢٧٦,٣١٩

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(١,٦٥٨)	٣,٠٣٥
ارصدة لدى البنوك	(٤,٠٩٨)	(١٦,٨٣٣)
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٣,٦٤٠)	(٤٨,٨١٥)
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	(٦٧٠,٦١٩)	(٢٢٨,٩٣٤)
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٧٧,٢١٢)	(١٨,٩٣٧)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع البنوك	(٢٠٦)	١,١٢٣
الأجمالى	(٨٥٧,٤٣٣)	(٣٠٩,٣٦١)

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(١,٥٦٤,٩٠٤)	(١,٢٤٥,٧٧٦)
تأمينات اجتماعية	(٤١,٥٤٤)	(٣٥,٢٧٩)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(١٧,٣٩٥)	(١٦,٩٢٨)
إجمالى تكلفة العاملين	(١,٦٢٣,٨٤٣)	(١,٢٩٧,٩٨٣)
الإهلاك والإستهلاك	(٧١٩,١١٧)	(٤٥٥,٤٩٥)
مصروفات إدارية أخرى	(١,٥٥٧,٤٧٠)	(١,٢٥٧,٣٧٣)
الأجمالى	(٣,٩٠٠,٤٣٠)	(٣,٠١٠,٨٥١)

١٢- (مصروفات)إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
(خسائر)أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	(١,١٠٠,٥٥٥)	٥,٨١٠,٤٧٣
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٩٢٨	٩,٢٢١
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٦,٢٤٣)	(٤,٠٩٣)
أخرى	٥٩٢,٢٨١	١٤٦,٨١٢
(عبء) مخصصات أخرى	(١٦,٤١٩)	(٥,٦٩٧)
الأجمالى	(٥٣٠,٠٠٨)	٥,٩٥٦,٧١٦

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
ضرائب الدخل الحالية	(٢,٤٥٥,٦١٩)	(٢,١٥٨,١٥٤)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية فى الأتى:		
ضرائب دخل جارية	(٢,٦٣٠,٠٦٨)	(٢,٦٩٧,٢٥٠)
إيرادات ضريبية مؤجلة	١٧٤,٤٤٩	٥٣٩,٠٩٦
الإجمالى	(٢,٤٥٥,٦١٩)	(٢,١٥٨,١٥٤)

وفيما يلى الموقف الضريبى :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠م وحتى٢٠٢٢م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا، وجارى حاليا أعمال الفحص .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤م: تم تقديم الاقرار الضريبى وسداد الضريبة المستحقة من واقعه فى المواعيد المحددة قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.
- بالنسبة لعام ٢٠٢٥م: جارى اعداد الاقرار الضريبى، وسيتم تقديمه فى المواعيد المحددة قانونا.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٢م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٣/١/١م حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٢ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٣/١/١م وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١م تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٥م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
صافي أرباح السنة	٤,٦٧٩,١٥٥	١٢,٤٤١,٠٤٠
حصة العاملين	(٣١٥,٠٠٠)	(٣٠٠,٠٠٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(٦٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)
	٤,٣٠٤,١٥٥	١٢,٠٩١,٠٤٠
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٦٣٧,٨٤٥	٦٠٧,٤٧١
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	٦,٧٤٨	١٩,٩٠٤

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
نقدية	٢,٤٩٩,٩٠٠	٢,٦٠٢,٤٣٨
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	١٧,٢٣٣,٨٧٣	١٥,٧٧٤,٤٥٢
يخصم :		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة	(٥٤,٣٨٣)	(٥٩,٢٧٤)
الأجمالى	١٩,٦٧٩,٣٩٠	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة بدون عائد	٩,٣٢٩,٩٤٤	٨,٤١٩,٨١٢
أرصدة ذات عائد	١٠,٣٤٩,٤٤٦	٩,٨٩٧,٨٠٤
الأجمالى	١٩,٦٧٩,٣٩٠	١٨,٣١٧,٦١٦

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٨١٧,٢٢١	١,٩٣٢,٩٦٨
ودائع(مضاربات)	٦٠,٢٦٦,٣٨٧	٧٨,٣٥٢,٧٤١
يخصم : الإيرادات المقدمة	(٢١١,٢٨٥)	(٢٦٦,٧٣٤)
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣١,٣٩٢)	(٢٩,٦٣٤)
الإجمالى	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	-	١٤,٥١١,١٧٧
بنوك محلية	٤٩,٥١٦,٠٨٣	٥٧,٣٠٢,٠٣١
بنوك خارجية	١١,٣٢٤,٨٤٨	٨,١٧٦,١٣٣
الإجمالى	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
أرصدة بدون عائد	٣١٥,٧٦٥	٢٤٥,٢٦٦
أرصدة ذات عائد	٦٠,٥٢٥,١٦٦	٧٩,٧٤٤,٠٧٥
الإجمالى	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
أرصدة متداولة	٥٩,٧٠١,١٩٧	٧٩,٧٤٤,٠٩٩
أرصدة غير متداولة	١,١٣٩,٧٣٤	٢٤٥,٢٤٢
الأجمالى	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١

١٧ - مخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	٥٧٠,٥٠٦	٦٥٩,٦٤٨
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٦٨٠,٦٨٨	٧٣٦,٣٠٩
مخزون انتاج تام	٣٧٤,١٨٣	٣٢٤,٨٥٩
مخزون عقارى	٦٢٢,٠٠٠	٧٥٤,٠٠٠
فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون	(١٣,٩٢٤)	(١٤,١٠٦)
الإجمالى	٢,٢٣٣,٤٥٣	٢,٤٦٠,٧١٠

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عملاء	٣٨٨,٤٦٨	٣٥٠,٣١٨
أوراق قبض	٦٧,٦٤٢	٩٦,٧٧١
شيكات برسم تحصيل	٥٦٧,٧٧٦	٥٠٨,٠٤٧
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٢٢,٧٨٦	٨٨,١٩٢
الاجمالى	١,٠٤٦,٦٧٢	١,٠٤٣,٣٢٨
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(٦١,٥٣٧)	(٤٤,٥٣٨)
الصافى	٩٨٥,١٣٥	٩٩٨,٧٩٠

١٩/أ- مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
اجمالى المشاركات و المضاربات والمرابحات مع البنوك	٤٩,٩٢٣	-
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١٨٨)	-
الإجمالى	٤٩,٧٣٥	-

يوضح الجدول التالى تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصرى)	
	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
	٤٩,٩٢٣	(١٨٨)		-	-
الإجمالي	٤٩,٩٢٣	(١٨٨)		-	-

١٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٩٠٠,٣٧٨	٦٩١,٨٤٨
سلع معمرة و اخرى	٦٣٩,٣٢٢	٤٩٨,٥٤٥
عقارية	٢,٧٦٦,٥٠٠	٢,٣٨٢,٧٥٩
اجمالى (١)	٤,٣٠٦,٢٠٠	٣,٥٧٣,١٥٢
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	١٣,٩٠٦,٧٨٧	١٢,٧٨٣,٥٦٢
شركات صغيرة	٩٤٥,٢٥٠	١,١٨٩,٤٩١
شركات متناهية الصغر	١٥,٢٤١	١٠٢,٠٢٨
اجمالى (٢)	١٤,٨٦٧,٢٧٨	١٤,٠٧٥,٠٨١
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١٩,١٧٣,٤٧٨	١٧,٦٤٨,٢٣٣
يخصم : الإيرادات المقدمة	(٢,١٤٣,٢٠٣)	(١,٦٤٧,٢٣١)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١,٥٣٢,٨٦٩)	(١,٤٧١,٣١٣)
الإجمالى	١٥,٤٩٧,٤٠٦	١٤,٥٢٩,٦٨٩

١٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٧٠,٦١١	١,٣٠٠,٧٠٢	١,٤٧١,٣١٣
عبء الاضمحلال خلال السنة	٩٦,٢٢٦	٤٢٤,٤٠٥	٥٢٠,٦٣١
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٢٥٦)	(٥٥,٩٩٤)	(٥٦,٢٥٠)
مخصص انتفي الغرض منه	(٣,٩٧٨)	(٣٣٩,٤٤١)	(٣٤٣,٤١٩)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	(٥٩,٤٠٦)	(٥٩,٤٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٢٦٢,٦٠٣	١,٢٧٠,٢٦٦	١,٥٣٢,٨٦٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصرى)

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	٥٩,٢٢٧	١,٠٢٠,٣٦٥	١,٠٧٩,٥٩٢
عبء الاضمحلال خلال السنة	١٤٤,٩٦٣	٦٣٩,٠٩٨	٧٨٤,٠٦١
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٥٤)	(٢٨,٧٣٦)	(٢٨,٧٩٠)
مخصص انتفي الغرض منه	(٣٣,٥٢٥)	(٧٣١,٥٩٩)	(٧٦٥,١٢٤)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	٤٠١,٥٧٤	٤٠١,٥٧٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	١٧٠,٦١١	١,٣٠٠,٧٠٢	١,٤٧١,٣١٣

٢٠ - استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية – بالقيمة العادلة :		
اذون خزانة	٢٦,٠٥٨,٨١١	١٧,٥٠٠,٠٣٦
ادوات دين اخرى	٣,١٦٢,٢٣٥	٣,٣٧٧,٨١٠
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢,٥٧٧,٤٦٢	١,٦٨٧,٩٣٧
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٥,٢٥٢,١٧٧	٥,٤٢٢,٤١٩
وثائق صناديق استثمار :		
- وثائق صناديق استثمار	٦,٧٥٦,٧٩٩	٥,٦٧٠,٤٤٧
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٤٣,٨٠٧,٤٨٤	٣٣,٦٥٨,٦٤٩
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٥٠٧,٠٤٧	٧٥٢,٩٨٧
وثائق صناديق استثمار	٣٩,٠٤٩	٩٩٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٥٤٦,٠٩٦	٧٥٣,٩٨١
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية		
أذون الخزانة	٣٠,٣٠٤,٠٠٣	٣٢,٢٦٣,٥٩٠
عوائد لم تستحق بعد	(٧٤٠,٣١٩)	(٩٥٩,٩٣٥)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٣١٠,٣٧٠)	(٣٢٤,٨٤٦)
إجمالي (أ)	٢٩,٢٥٣,٣١٤	٣٠,٩٧٨,٨٠٩
- أدوات دين أخرى	٧٩,٨٣٨,٣٠١	٥٣,٩٢٧,٦٤٠
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١,١١٤,٢٥٨)	(٤٩٤,٠٦٨)
إجمالي (ب)	٧٨,٧٢٤,٠٤٣	٥٣,٤٣٣,٥٧٢
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	١٠٧,٩٧٧,٣٥٧	٨٤,٤١٢,٣٨١
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	١٥٢,٣٣٠,٩٣٧	١١٨,٨٢٥,٠١١

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	١١,٣٣٦,٥٧٨	٩,٥٥٧,٦٢٧
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٧,٦٤٧,٨١٨	٨,٥٩٨,٣٨١
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٧,٠٠٠,٢١١	١٩٤,٨١٧
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢,٤٤٦,٦٠٤	٣٧٠,٨٦٢
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٣٠,٤٣٤)	(٣٣,٧٨٧)
عوائد لم تستحق بعد	(٢,٣٤١,٩٦٦)	(١,١٨٧,٨٦٤)
إجمالي	٢٦,٠٥٨,٨١١	١٧,٥٠٠,٠٣٦

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٣٤٨,٨٠٠	٣٤٠,٩٨٧
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٣٠٣,٧١٧	٣٠٠,٨٦٩
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢٩,٦٥١,٤٨٦	٣١,٦٢١,٧٣٤
عوائد لم تستحق بعد	(٧٤٠,٣١٩)	(٩٥٩,٩٣٥)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٣١٠,٣٧٠)	(٣٢٤,٨٤٦)
إجمالي	٢٩,٢٥٣,٣١٤	٣٠,٩٧٨,٨٠٩

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,٥٤٨,٤٤٩	٢٩٦,٨٨٥	١,١٣٧,٣١٨	٢٢٠,٢٤٤	٣٧٥,٠٥٥	٢٤,٣٠٪
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	١٦١,٥٥٩	١٠٥,٤٧٤	١٠٠,٠٥١	٧٢,٨٧١	٢٤٩,٧٨٣	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٥٤	٩٧	١,٦٥٣	٧	٢٤٩	٤٠,٠٠٪
جى اي جى مصر حياه تكافل	مصر	٩٤٠,٤٣٨	١٨٣,٧٧٠	٤٦٢,٩٥٥	٣٩,٩٧٣	٩٦,٤٤٤	٢٥,٢٤٪
ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري	مصر	٣,٨٥٣,٠٦١	٤,١٢٩,٠١٨	٩,١٥١	(٩,٥٣١)	١٦,٢٨٢	٢٥,٥١٪
الإجمالى						٧٣٧,٨١٣	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,٣٨٠,٦٤٦	٢٨٣,٠٥٢	١,٣٤٥,٨٧٠	٢٦٦,٧١٩	٣١٣,٦٠٨	٢٤,٣٠٪
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٣,٦٦٤,٢٢٠	٢,٧٠٧,٦٠٤	٩٩,٩١٢	٦٢,٧٣٣	٢٢٥,٩١٨	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٥٥	١٠٥	٨٨٣	٣	٢٤٩	٤٠,٠٠٪
جى اي جى مصر حياه تكافل	مصر	٣,٧٦٥,٦٣٩	٣,٠٥٠,٢٠٠	٣٣,٣٠٤	٢٤,٧٣٧	٩٦,٤٤٣	٢٥,٢٤٪
ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري	مصر	٣,٣٥٧,٨٧٦	٣,٦١٦,٨٥٧	٦,٠٧١	(١٤,٨٣٠)	١٨,٧١٤	٢٥,٥١٪
الإجمالى						٦٥٤,٩٣٢	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أرباح بيع شركات تابعة و شقيقة	٩٠,٩٠٢	١١٢,٠٣٦
رد اضمحلال شركات تابعة و شقيقة	-	٤,٠٩٠
الإجمالى	٩٠,٩٠٢	١١٦,١٢٦

٢١ - أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	٣,٦٦٨,٠٢٦	٢,١٧٦,٣٧٣
المصروفات المقدمة	٣٥٨,٠٨٠	٢٣٢,٩٢١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢٣٣,٠٦٣	٢٥٤,٨٣٤
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	٩١٧,٢٢٠	١,٨٩٠,٨٤٣
التأمينات والعهد	٨١,٠٧٥	٥٦,٥٥٧
القرض الحسن	١٨	١٩
مشروعات تحت التنفيذ	١٧٧,٦٨٢	١,٥٨٦,٤٧٠
أخرى	٥٠٣,١٤٨	٥٣٦,١٩٩
مسدد تحت حساب الضرائب	٣٣٧,١٥٧	١٩٩,٠٧٦
الاجمالى	٦,٢٧٥,٤٦٩	٦,٩٣٣,٢٩٢

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م .

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية اول السنة	٦٧٩,١٥٤	٢٥٨,٩٠٧
اضافات	١٧٠,٢٦١	٦٤٢,٧١٥
استهلاك	(٣٦٦,٤٤١)	(٢٢٢,٤٦٨)
صافي القيمة الدفترية أخرالسنة	٤٨٢,٩٧٤	٦٧٩,١٥٤

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق بالألف جنيه مصري	تحسينات أصول مستأجرة بالألف جنيه مصري	آلات ومعدات بالألف جنيه مصري	أخرى بالألف جنيه مصري	الإجمالي بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١					
التكلفة	٢,١٠٧,٢٩٢	٧٥,١٨٦	١,٢٦٥,٥٩٢	٦٢٣,٦٢٧	٤,٠٧١,٦٩٧
مجمع الإهلاك	(٢٩٥,٩٧٢)	(١٦,٥١٢)	(٧٩٤,٠٦٧)	(٣٨١,٢٣٧)	(١,٤٨٧,٧٨٨)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
إضافات	٦١,٢٢٠	١٨,٥٣٤	٣٠١,٣٧٥	١٠٧,٩٨٠	٤٨٩,١٠٩
استبعادات	(١,٣٢٣)	-	(٤,٣٢٩)	(٥,١٦٦)	(١٠,٨١٨)
تسويات تكلفة	١٠,٣٥٣	٢,٣٠٧	٢١,٥١٤	١٤٢,٣٥٧	١٧٦,٥٣١
إهلاك السنة	(٣٣,٠٤٥)	(٨,١٠٧)	(١١٥,٣٣٩)	(٧٦,٢٨٥)	(٢٣٢,٧٧٦)
اهلاك مستبعد	٣٥٥	-	٤,٥٤٧	٤,٢٧٠	٩,١٧٢
تسويات اهلاك	(١٠,٣٧٠)	(٢,٣١٦)	(٢١,٣٤٣)	(١٤٢,٥١٣)	(١٧٦,٥٤٢)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢٥/١/١					
التكلفة	٢,١٧٧,٥٤٢	٩٦,٠٢٧	١,٥٨٤,١٥٢	٨٦٨,٧٩٨	٤,٧٢٦,٥١٩
مجمع الإهلاك	(٣٣٩,٠٣٢)	(٢٦,٩٣٥)	(٩٢٦,٢٠٢)	(٥٩٥,٧٦٥)	(١,٨٨٧,٩٣٤)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١/١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢٥/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١/١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
إضافات	١,٥٢٥,٥٧٨	٥,٧٣٥	٥٦٦,٢٨١	١٢٠,٩٣٢	٢,٢١٨,٥٢٦
استبعادات	(١١,٠٩٥)	-	(١٢)	(٦٨٦)	(١١,٧٩٣)
تسويات تكلفة	(١,٣١٦)	(٢٢٢)	-	١٤٦	(١,٣٩٢)
إهلاك السنة	(٥١,٤٢٠)	(٦٢,٣٩٥)	(١٥٢,٥٩٢)	(٨٥,٩٧٤)	(٣٥٢,٣٨١)
اهلاك مستبعد	٥٦٤	-	١٢	٦٤٤	١,٢٢٠
تسويات اهلاك	١١	٣١	-	(٣١)	١١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١٢/٣١	٣,٣٠٠,٨٣٢	١٢,٢٤١	١,٠٧١,٦٣٩	٣٠٨,٠٦٤	٤,٦٩٢,٧٧٦
الرصيد في ٢٠٢٥/١٢/٣١					
التكلفة	٣,٦٩٠,٧٠٩	١٠١,٥٤٠	٢,١٥٠,٤٢١	٩٨٩,١٩٠	٦,٩٣١,٨٦٠
مجمع الإهلاك	(٣٨٩,٨٧٧)	(٨٩,٢٩٩)	(١,٠٧٨,٧٨٢)	(٦٨١,١٢٦)	(٢,٢٣٩,٠٨٤)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١٢/٣١	٣,٣٠٠,٨٣٢	١٢,٢٤١	١,٠٧١,٦٣٩	٣٠٨,٠٦٤	٤,٦٩٢,٧٧٦

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الاراضى بالألف جنيه مصرى	المبانى بالألف جنيه مصرى	الأجمالى بالألف جنيه مصرى
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
اهلاك السنة	-	(٢٥١)	(٢٥١)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الإهلاك	-	(١,٥٧٧)	(١,٥٧٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
الرصيد في ٢٠٢٥/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١/١	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
الاضافات	٩,٦٢٩	١,٤٦٦	١١,٠٩٥
تسويات على التكلفة	-	٤١,٠٨٣	٤١,٠٨٣
إهلاك السنة	-	(٢٩٤)	(٢٩٤)
تسويات على الاهلاك	-	(٥٦٤)	(٥٦٤)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٨,٠٢٩	٥٢,٦٢٦	٨٠,٦٥٥
التكلفة	٢٨,٠٢٩	٥٥,٠٦١	٨٣,٠٩٠
مجمع الإهلاك	-	(٢,٤٣٥)	(٢,٤٣٥)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٨,٠٢٩	٥٢,٦٢٦	٨٠,٦٥٥

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٢,١٥٨,٨١٦	٢,٠١٣,٩٥٠
ودائع	١٠,١٩٢,٤٩٤	١٤,٥٩٩,٧٧٥
الأجمالى	١٢,٣٥١,٣١٠	١٦,٦١٣,٧٢٥
بنوك محلية	٤,٦٦٨,٣٤٨	٢,٨٩٦,٨٥٢
بنوك خارجية	٧,٦٨٢,٩٦٢	١٣,٧١٦,٨٧٣
الأجمالى	١٢,٣٥١,٣١٠	١٦,٦١٣,٧٢٥
أرصدة بدون عائد	٥٣٢,١٤٠	٢١١,٠٥٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٠,١٩٢,٤٩٤	١٤,٥٩٩,٧٧٥
أرصدة ذات عائد ثابت	١,٦٢٦,٦٧٦	١,٨٠٢,٨٩٤
الأجمالى	١٢,٣٥١,٣١٠	١٦,٦١٣,٧٢٥

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	١٦,٣٨٢,٥٦٩	١٥,٩٠٢,٧٧٤
حسابات لأجل وبإخطار	١١٩,٧٨٤,٤٤٢	١١٢,١٣٠,٨١٢
شهادات ادخار	٥٨,٦١٨,٨٠٧	٤٨,٥٠٨,١٤٢
الحسابات الأخرى	٥٣٨,٩٢٥	٢٨٩,٦٩٢
الاجمالى	١٩٥,٣٢٤,٧٤٣	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
حسابات مؤسسات	٥,٦٨٧,٤٩٠	٣,٩٨٨,٠٨٦
حسابات أفراد	١٨٩,٦٣٧,٢٥٣	١٧٢,٨٤٣,٣٣٤
الاجمالى	١٩٥,٣٢٤,٧٤٣	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
أرصدة بدون عائد	١٦,٩٢١,٤٩٤	١٦,١٩٢,٤٦٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٧٨,٤٠٣,٢٤٩	١٦٠,٦٣٨,٩٥٤
الاجمالى	١٩٥,٣٢٤,٧٤٣	١٧٦,٨٣١,٤٢٠

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٦,٢٢٣,٢٣٥	٥,٥٧٧,٠٠٨
مصروفات مستحقة	٣٢,٢٣٥	٦٣,٤٣٤
الزكاة المستحقة شرعا	٣٩٦,٦٦١	٣٠٥,٢٣٥
توزيعات مساهمين	٢٧٣,٠٧٠	٣٦٤,٨٠٨
ارصدة دائنة ودائنون مختلفون	١,١٥٧,٢٢٠	١,١٩٩,٦١٤
الاجمالى	٨,٠٨٢,٤٢١	٧,٥١٠,٠٩٩

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٣٣٢,٤٢٧	٣٣١,٤٢٤
تعديل رصيد اول السنة	١٩,٨٥٦	-
الرصيد بعد التعديل	٣٥٢,٢٨٣	٣٣١,٤٢٤
فروق ترجمة عملات أجنبية	(٢٢٠)	٥,٧٥١
المستخدم خلال السنة	(٢٦,٣٨٣)	(١٥,٣٢٨)
المكون من المخصصات	٩٢,٨١١	٦٧,٧٠٨
مخصصات انتفى الغرض منها	(٧٠,٧٨٢)	(٥٧,١٢٨)
الرصيد فى آخر السنة	٣٤٧,٧٠٩	٣٣٢,٤٢٧

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٧,٢١٤,٢٢٨ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
المحول تحت حساب زيادة راس المال	٣٠,٣٧٣,٥٧٣	١,٥٣٦,٧١٩	-	١,٥٣٦,٧١٩
الرصيد في نهاية السنة	٦٣٧,٨٤٥,٠٢٣	٧,٢١٤,٢٢٨	(٩,٨٩٢)	٧,٢٠٤,٣٣٦

- يبلغ راس المال المرخص به مبلغ مليار دولار امريكى .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٣٧,٨ مليون دولار امريكى بما يعادل ٧,٢ مليار جنيه مصرى موزعة على ٦٣٧,٨٤٥,٠٢٣ سهم وجميع الأسهم عادية .
- وافقت الجمعية العامة الغير عادية على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك فى اجتماعها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥ على توزيع اسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٥٪ وفقا لعملة المساهمة ممولة من الارباح المحتجزة باجمالى ١,٥٣٦,٧١٩الف جنيه مصرى.

٣٠ - الاحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)	١٩,٦٨٢	١٦,٩٣٩
احتياطي قانوني (عام) (ب)	٣,٩٣٩,٦٦٣	٢,٧٦٦,٠٥٥
احتياطي رأسمالي (ج)	٤٤,٥٥٩	٤١,٣١١
احتياطي القيمة العادلة (د)	٧,٧١٤,٩٣١	٧,٢٠٤,٩٩٣
احتياطي المخاطر العام (هـ)	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي	١١,٨٦٧,٩٨٨	١٠,١٧٨,٤٥١

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١٦,٩٣٩	٢٠,٣٦٤
المحول الى (من) احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك الى الأرباح المحتجزه	٢,٧٤٣	(٣,٤٢٥)
الرصيد فى نهاية السنة المالية	١٩,٦٨٢	١٦,٩٣٩

٣٠ - الاحتياطيات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	١,١٧٣,٦٠٨	٤٠٤,٧١١
الرصيد في نهاية السنة المالية	٣,٩٣٩,٦٦٣	٢,٧٦٦,٠٥٥

ج- احتياطى راسمالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	٤١,٣١١	٣١,٥٧٩
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	٣,٢٤٨	٩,٧٣٢
الرصيد في نهاية السنة المالية	٤٤,٥٥٩	٤١,٣١١

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٧,٢٠٤,٩٩٣	٣,٣٩٦,٨٥٩
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	٦٥٣,٢٨٨	٤,٨٥٠,٦٤٩
التغير فى الضريبة المؤجلة على القيمة العادلة	(١٤٦,٩٩٠)	(١,٠٩١,٣٩٦)
التغير في مخصص الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين	٣,٦٤٠	٤٨,٨٨١
الرصيد في نهاية السنة المالية	٧,٧١٤,٩٣١	٧,٢٠٤,٩٩٣

هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الرصيد في نهاية السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠/ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة	٢٥,١٤٥,٢٢٠	١٤,٦٤٤,٣٤٣
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	٨٩,٤٣٦	٢٨,١٥٨
المحول من الارباح المحتجزة الى راس المال	(١,٥٣٦,٧١٩)	-
توزيعات أرباح	(٢,٤٣١,٢٧٥)	(١,٥٥٧,٣٠٣)
المحول (الى) من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	(٢,٧٤٣)	٣,٤٢٥
محول إلى الاحتياطى القانوني	(١,١٧٣,٦٠٨)	(٤٠٤,٧١١)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٣,٢٤٨)	(٩,٧٣٢)
صافي أرباح السنة	٤,٦٧٩,١٥٥	١٢,٤٤١,٠٤٠
صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة *	٢٤,٧٦٦,٢١٨	٢٥,١٤٥,٢٢٠

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الأن .

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م **بالألف جنيه مصرى**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
نقدية	٢,٤٩٩,٩٠٠	٢,٦٠٢,٤٣٨
أرصدة لدى البنوك (اقل من ٣ شهور)	٦٠,٨٤٠,٩٣١	٧٩,٩٨٩,٣٤١
اذون خزانة (اقل من ٣ شهور)	١١,٦٨٥,٣٧٨	٩,٨٩٨,٦١٤
الاجمالى	٧٥,٠٢٦,٢٠٩	٩٢,٤٩٠,٣٩٣

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:

أ- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٩٧٣,٦٢٣ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٥٦,٢٥٠ الف جنيه مصرى للعملاء .

ب- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببند احتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٥٠٩,٩٣٨ ألف جنيه مصرى.

٣٢ -التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٩٠٢,٠٨٢ ألف جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مقابل ٨٠٥,٨١٥ الف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ ديسمبر٢٠٢٥م **بالألف جنيه مصرى**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	٤,٩٢٩,٢٣٩	٤,٨٨٦,٢٤٥
خطابات ضمان واعتمادات مستندية	٧٩٠,٨٧١	٦٦٧,٢٥٨
الإجمالي	٥,٧٢٠,١١٠	٥,٥٥٣,٥٠٣

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

- مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء		
أول السنة المالية	١,٣٦٧	٢,٧١٧
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال السنة	-	-
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال السنة	(٦٠)	(١,٣٥٠)
أخر السنة المالية	١,٣٠٧	١,٣٦٧
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	١٢١	١٢٦

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الودائع في أول السنة	١٢,٢٢٩	١٦,١٢٠
الودائع التي تم ربطها خلال السنة	٩٢,٩٣٤	٣١,٢٥٢
الودائع المستردة خلال السنة	(٨٢,١٤٧)	(٣٧,٦٧٩)
فروق تقييم	(٣٩٢)	٢,٥٣٦
الودائع في أخر السنة	٢٢,٦٢٤	١٢,٢٢٩
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	٦٩٥	٤٦٧

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بمبلغ ٧١,١٧٧,٣١٧ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥م مبلغ ٤٣٨,٢٣ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٩٥,٧٥جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩٣٥,٩٢٧ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥م بمبلغ ١٣,٠٢٢,٧٢٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥م مبلغ ٤٠٦,٩٦ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ١,٠٥٣,١٠٩ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٩,٠٨٣,٦٥٦ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٥- أحداث هامة

قامت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزى بتخفيض أسعار الفائدة ٧٢٥ نقطة بما يوازى ٧,٢٥ % ليصبح عائد الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ٢٠,٠٪ و٢١,٠٪ و٢٠,٥٪ على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم بواقع ٧٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٥٪ كالتالى :

- فى اجتماعها يوم ٢٠ فبراير ٢٠٢٥م الابقاء على نسب الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪،على الترتيب ، كما قررت الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪ .
- ثم فى اجتماعها ١٧ أبريل ٢٠٢٥خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٠٪ و٢٦,٠٪ و٢٥,٥٪ على الترتيب ، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٪ .
- ثم في اجتماعها يوم ٢٢ مايو ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٠٪ و٢٥,٠٪ و٢٤,٥٪ على الترتيب ، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٪.
- ثم في اجتماعها يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٠٪ و٢٣,٠٪ و٢٢,٥٪ على الترتيب ، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٪.

- ثم فى اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ اكتوبر ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٠٪ و٢٢,٠٪ و٢١,٥٪ على الترتيب ، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٥٪ .

-وفي اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٠٪ و٢١,٠٪ و٢٠,٥٪ على الترتيب ، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٥٪ ويأتي هذا القرار انعكاسا لاخر تطورات التضخم و التوقعات.